

مؤسسات التنشئة المجتمعية وقيم النخبة السياسية

ط.د. ديرم مراد¹؛ د.بلغيث سلطان²

1- جامعة العربي التبسي تبسة

mourad.direm@univ-tebessa.dz

2- جامعة العربي التبسي تبسة

sociologie122016@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/08/07؛ تاريخ القبول: 2020/05/08

Institutions of community upbringing and the values
of the political elite

:Abstract

Community education institutions at all levels are the most effective way to communicate the values and norms that can guide their behavior. Political elites form the society itself and manifest their behavior by playing their role at the level of the institutions in which they were elected. These practices are important to the community, as they generally aim to meet the needs of society and achieve its overall goals. However, even if all political elites do so, the results of their practices do not reflect this trend. This research aims to shed light on the institutions of socialization. And its role is to provide elites with a valuable framework that can achieve the desired goals. The study concluded that the relationship between the personal value preferences of political elites is weakly correlated with their value orientations in carrying out their tasks at the social, economic and political levels, reflecting the limited role of social formation institutions in building an integrated value system that contributes to building an effective political elite that meets the needs of society. For the development.

Key words: community training institutions, political elites, values.

الملخص:

تعد مؤسسات التنشئة المجتمعية على اختلاف مستوياتها، الوسيلة الأكثر فعالية في تلقين أفراد المجتمع القيم والمعايير التي يمكن أن توجه سلوكهم، وعلى اعتبار النخب السياسية تشكل من المجتمع ذاته، وأن سلوكياتهم تنعكس من خلال قيامهم بأدوارهم على مستوى المؤسسات التي انتخبوا فيها، ما يعطيها أهمية نظرا لما تشكله هذه الممارسات من أهمية للمجتمع، والتي عادة ما تكون في ظاهرها تهدف إلى تلبية حاجات المجتمع وتحقيق الأهداف العامة له وعلى الرغم من أن كل النخب السياسية تسعى لذلك، إلا أن نتائج ممارساتها لا تعكس هذا التوجه؛ يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مؤسسات التنشئة المجتمعية ودورها في إكساب هذه النخب نسقا قيميا قد يحقق الأهداف المرجوة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين التفضيلات القيمية الشخصية للنخب السياسية ترتبط ارتباطا ضعيفا مع توجهاتها القيمية في أدائها لمهامها التنموية، ما يعكس محدودية دور مؤسسات التنشئة المجتمعية في بناء منظومة قيمية متكاملة تساهم في بناء نخب سياسية فاعلة في تلبية حاجات المجتمع وتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التنشئة المجتمعية، النخب السياسية، القيم.

مقدمة:

على غرار كل فئات المجتمع تكتسب النخب السياسية قيمها من مؤسسات التنشئة المجتمعية التي تشكل بيئتها الحاضنة، فتكون لقيم المجتمع المحلي انعكاسا واضحا على قيم النخبة السياسية، والذين هم بالأساس أفراد من هذا المجتمع وجدوا فيه وتفاعلوا معه، وكانوا نتاجا له، وإذ يعتبر الأفراد هم اللبنة الأساسية التي تشكل البناء الاجتماعي - فإن هذه اللبنة ما لم تكن قوية ومتماسكة فإنها لن تستطيع الصمود

والحفاظ على البناء الاجتماعي، وإذا كانت النخب السياسية تشكل أعلى سلم القيادة في المجتمع - فإنها بذلك تحدّد خياراته التنموية، على اعتبار أنها صفوته التي فوضها للحكم باسمه وتسيير شأنه العام، وإذ تهدف التنشئة الاجتماعية إلى إكساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه والمتمثلة في القيم والاتجاهات والعرف ومعايير السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للفرد البالغ، إلى جانب ضبط الانفعالات والتحكم في إشباع الحاجات بما يتناسب والقيم العامة للمجتمع (الوافي، 2012، ص 41). وهو ما قد يؤدي إلى طرح التساؤل حول كيف يمكن أن ينعكس ذلك على الأدوار والمهام التي يشغلها أفراد النخب السياسية على المستوى المحلي، انطلاقا من ما اكتسبته هذه النخب من قيم خلال مراحل التنشئة عبر مختلف مؤسساتها المجتمعية .

ويهدف المقال إلى البحث في دور مؤسسات التنشئة المجتمعية لتحقيق التوافق القيمي بين التفضيلات الشخصية للنخب السياسية وتوجهاتهم القيمية المرتبطة بممارستهم لمهامهم داخل المؤسسات القيادية المحلية، على اعتبار القيم هي الموجه لسلوك الأفراد والجماعات لما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه كما يعد وجودها - القيم - لدى الفرد نتاجا اجتماعيا يتعلمها ويكتسبها ويتشربها، ويضيفها إلى أطرها المرجعية للسلوك، من خلال التنشئة الاجتماعية وعن طريق التفاعل الاجتماعي يتعلم الفرد أن يفضل بعض الدوافع والأهداف على غيرها، أي يعطيها قيمة أكثر من غيرها (أبو جادو، 2015، ص 09) ما قد يمكننا من تفسير دور هذه

المؤسسات في بناء تراثية قيمة مستقرة قد تساهم في قيادة المجتمع المحلي نحو الاستقرار وتحقيق التنمية، التي تعتبر من أهم العمليات والمطالب التي يسعى من خلالها المجتمع المحلي لتلبية حاجاته .

وإننا سنحاول من خلال هذا المقال عرض دور مؤسسات التنشئة، اجتماعية كانت اقتصادية أو سياسية وإبراز أهميتها في اكتساب أفراد النخب السياسية لقيمهم، التي يمكن أن تشكل سلوكياتهم وخياراتهم في ممارسة مهامهم كنخب حاكمة على المستوى المحلي منطلقا من وضع فرضية وحيدة مفادها أن مؤسسات التنشئة المجتمعية تلعب دورا أساسيا في تحديد خيارات النخب السياسية لتحقيق التنمية المحلية .

أولا: الجانب النظري:

ويتناول هذا الجانب تصنيف مؤسسات التنشئة المجتمعية إلى ثلاث أنواع، هي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، والتي يمكن أن تؤثر على طبيعة وسلامة بناء الهرم القيمي للنخب السياسية، الذي يتشكل عبر مختلف المراحل التي يمر بها أفراد هذه النخب، والتي قد تشكل أيضا حافزا لهم نحو تفعيل أدوارهم في قيادة المجتمع نحو تحقيق الأهداف المرجوة، عبر ما يمكن أن تخرسه هذه المؤسسات من قيم لديهم من خلال التلقين، التعلم، أو التفاعل مع بقية الأفراد الفاعلين داخل مختلف هذه المؤسسات على اختلاف أدوارها .

مؤسسات التنشئة الاجتماعية: على اختلاف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يمرُّ بها الفرد داخل المجتمع المحلي باختلاف تطورات مستوياتهم العمرية والفكرية، إلا أن مراحل المرور بهذه المؤسسات في

العادة يبقى ثابتا، حيث ينتقل من الأسرة إلى المؤسسات التربوية فمؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الدينية إلى جانب المؤسسات الثقافية وغيرها، ومن خلال احتكاك الأفراد منذ صغرهم داخل هذه المؤسسات بالآخرين فهم يتلقون تنشئة إما مقصودة أو غير مقصودة حيث تؤثر كل منها بشكل مختلف على توجهات الأفراد السلوكية واكتسابهم لقيمهم، وسنحاول عرض أهم ما يمكن أن يتلقاه أفراد النخب السياسية من قيم في مثل هذه المؤسسات على اعتبارهم ينشئون كأفراد عاديين قبل وصولهم إلى مراحل متقدمة من الحياة الاجتماعية والسياسية على النحو التالي:

الأسرة: إننا لا نختلف إذا قلنا أن الأسرة هي أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتلقى فيها الأفراد مبادئ التكيف مع الآخر، و﴿الأسرة قاعدة المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تُعنى بالتنشئة الاجتماعية، والعلاقة وثيقة متبادلة من ناحيتين، فالأسرة حساسة لما يصيب المجتمع في نظمه وقيمه من تغير وتحول والمجتمع بدوره يتأثر بما يقع في الأنماط الأسرية من تغير﴾ (أبو جادو، 2015، ص 223)، فالأسرة وان كانت تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية إلا أن هذا الأخيرة تتأثر بها على اعتبار أن وجود الأسرة سابق لوجود المجتمع، ولولا هذه الأخيرة لما أمكن للنوع البشري أن يتطور ويشكل مجتمعا، فيخرج الأفراد من الأسر بقيمهم التي تلقوها في الأسرة، ليعودوا إليها بعد بلوغهم وتشكيلهم لأسر جديدة بما أمكن الحفاظ عليه من قيمهم التي تلقوها داخل الأسرة واكتسابه من قيم جديدة عبر مختلف مراحل حياتهم، وتساهم الأسرة بشكل عام في بناء

القيم الاجتماعية لدى الطفل حيث هي ❀ كل ما يتعلق بعلاقة الطفل مع الآخرين بر الوالدين والإحسان للجار وصلة الرحم والرحمة والتعاون والمشاركة وحماية النفس وآداب الزيارة والاستئذان والتحية والكرم والاعتذار والصفح❀(المصري، 2013، ص129)، وعلى اختلاف القيم التي يمكن أن يكتسبها الفرد داخل الأسرة إلا أنها تتأثر بعوامل منها ❀ وضعها الاجتماعي والاقتصادي، إذ تصطبغ المستويات الاجتماعية الاقتصادية المحدودة الدخل بالطاعة التامة التي يبالغ الآباء في فرضها على أطفالهم، وتتميز المستويات الاقتصادية الحسنة بالمحافظة على العادات والتقاليد والقيم والمعايير وتعودُ الطفل على ضبط النفس❀(الوافي، 2012 ص43)، كما تؤثر جملة من العوامل الأخرى على عملية التنشئة الأسرية مثل الأسلوب أو نمط التنشئة إن كان متسلطا، أو الحماية الزائدة أو غيرها من أنماط التنشئة الأسرية، وقد بينت أحد الدراسات ❀ أن استخدام النمط الديمقراطي في التنشئة الأسرية يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأبناء ويكونون أقل اعتداء على ممتلكات الغير وأكثر مواظبة، وتحليا بروح المبادرة وأكثر قدرة على الانهماك في نشاط عقلي تحت ظروف صعبة، وأكثر اتصافا بالود، وأكثر أصالة وتلقائية وإبداعا❀ (أبو جادو، 2015، ص222) وهي من بين القيم التي يمكن أن تشكل فردا صالحا قادرا على القيام بأدوار اجتماعية وتولي مناصب قيادية مهمة إذا أتيحت له الفرصة أو بحث عنها.

المؤسسات التعليمية: ونقصد بها مختلف المؤسسات التي يتلقى فيها الفرد تعليمه على مختلف مراحل العمرية، وتعد المدرسة أولى المؤسسات

الرسمية التي يتلقى فيها التربية والتعليم إلى جانب إكساب الفرد الثقافة اللازمة لتكوين شخصيته [﴿] فالطفل يدخل المدرسة مزودا بالكثير من المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات التي قطعها تنشئته في الأسرة حيث توسع له الدائرة الاجتماعية في شكل منظم ويتعلم أدوار اجتماعية جديدة وأنماط السلوك والتوفيق بين حاجات الآخرين، كما يتعامل مع مدرسيه كقيادات جديدة فيزداد تفاعله وتنشئته شيئا فشيئا [﴿] (مطوري، 2016، ص 67)، فتتأثر المدرسة ومختلف المؤسسات التعليمية على تنمية قدرة الأفراد على التكيف حيث غالبا [﴿] ما يجلبون معهم سلوكياتهم التي تعلموها من ذويهم، إلا أن هذه السلوكيات تتطور من خلال الخبرات التي يتلقاها الطفل في المدرسة، إذ يحقق الأطفال أمرين هما التعلم والتكيف، ويعد التكيف الاجتماعي متغيرا مهما من متغيرات الشخصية خاصة في مرحلة المراهقة [﴿] (أبو جادو، 2015، ص 225)، وكلما قامت المؤسسات التعليمية بدورها بشكل جيد كلما كانت الأفراد أكثر استقامة وقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية، بالإضافة إلى قدرتهم على مساعدة مجتمعاتهم في التخلص من مختلف الترسبات المعرقة لعملية التنمية، والتنشئة المدرسية [﴿] تدعم الكثير من القيم السليمة التي تكونت بالأسرة واكتسبها الطفل، كما تُقوِّم بعض ما اكتسبه في البيت من عادات واتجاهات وقيم غير سليمة، كما تدرِّبه على العلاقات الإنسانية والاجتماعية الصحيحة والسليمة [﴿] (الوافي، 2012، ص 45)، فتُعَد المؤسسات التعليمية الأفراد إلى لعب الأدوار المناسبة لهم بالشكل الإيجابي عن طريق دعم

السلوكيات السليمة وتقييم السلوكيات التي يشوبها خلل، فتفاعل الأنساق القيمة التي يكتسبها الأفراد أثناء عمليات التنشئة المدرسية مع تلك التي اكتسبها من الأسرة، لتحقيق نوع من التوافق القيمي الذي يستطيع الأفراد من خلاله التكيف والتجاوب مع مختلف المتغيرات المحلية.

المؤسسات الدينية: لا يخفى علينا أن دور المؤسسات الدينية في عملية التنشئة قد يظهر بشكل متأخر، خاصة في بعض المجتمعات الحضرية، وعندما نتحدث هنا عن دور المؤسسات الدينية فإننا لا نتحدث بالضرورة عن التنشئة الدينية للفرد التي قد تنطلق من الأسرة في حال كان الأبوان ملتزمان دينيا، وإنما نتحدث عن دور هذه المؤسسات في علاقتها بترسيخ القيم الدينية والاجتماعية التي يمكن أن تساعد الفرد على اكتساب الثقة بينه وبين مجتمعه إلى جانب تصحيح العلاقة بين الفرد وخالقه، ويرى «فيورباخ» أن الهدف الأساسي للدين هو موضوع أغراض الإنسان وحاجاته... ولهذا السبب بالذات يرى أن الكائنات الطبيعية قد حازت قدرا كبيرا للغاية من العبادة الدينية. ولكن ما تعتمد عليه حاجات الإنسان وأغراضه، يعد أمني إنسانية لا يمتلك سبيلا لتحقيقها والوصول إليها إلا بالتضرع إلى الآلهة (فيورباخ، 1991، ص 75-76). وأبرز ما يتبادر إلينا ما قدمه القادة الدينيون لمختلف الديانات من تنمية واستقرار بعدما كادت هذه المجتمعات تندثر نتيجة لانحراف ممارساتهم الاجتماعية وابتعادهم عن القيم الدينية، إلى جانب ما قدمه الالتزام بالقيم الدينية إليها، وتركز المؤسسات الدينية على

نموذج القدوة في الخطب الدينية فهي تسعى إلى ذكر الفضائل والمآثر التي تتحلى بها الرموز الدينية وأثر هذه الفضائل على النهوض بمجتمعاتهم، فيكتسب الأفراد من ﴿سماعهم الخطب الدينية المليئة بالأوامر والنواهي الإلهية، والقيم الأخلاقية والمقاييس السلوكية الفاضلة والمثل الحميدة، إنما تركز عندهم العديد من الفضائل وتعمق عندهم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية﴾ (الحسن، 2005، ص 143).

حيث يتعلم الأفراد داخل المؤسسات الدينية ﴿تعاليم الدين ويكتسب القيم والممارسات الحميدة التي في مقدمتها قيم التكافل الاجتماعي، وعند تعلمه لهذه المبادئ والقيم يحاول تجسيدها في سلوكه اليومي والتفصيلي فتكون جزء لا يتجزأ من شخصيته﴾ (الحسن، 2005، ص ص 143-144)، ويكون تجسيد الأفراد لمختلف القيم التي يتلقونها بشكل أساسي داخل المؤسسات الدينية كبداية وسرعان ما يتحول إلى سلوك ملازم للفرد داخل بيئته الاجتماعية فتشكل مختلف المؤسسات الدينية سواء كانت دورا للعبادة، أو مدارس دينية، وجعلها نقطة انطلاق لتفعيل السلوك السوي تجاه المجتمع المحلي، فتعزز بذلك قيم التكافل، والتضامن، ف﴿العقائد الدافعة إلى العمل الصالح هي لباب الدين وغاية ما يصبوا إليه وأن يجد الجو الملائم لغرس عقائده وظهور أثارها من خلق وعمل، وإلا فالدين لا يعدوا أن يكون بضاعة تباع للناس في بطون الكتب﴾ (الغزالي، 2013، ص 61)، وبذلك تشكل التنشئة الدينية رافدا أساسيا في تعزيز العلاقات الاجتماعية والحفاظ على

التماسك الاجتماعي وتحفيز مختلف القوى الاجتماعية من اجل زيادة التضامن والتكافل الاجتماعي.

مؤسسات التنشئة الاقتصادية: تتولى المؤسسات المجتمعية السابقة على اختلاف مراحل عمر الأفراد مسؤولية التنشئة الاقتصادية إلى جانب التنشئة الاجتماعية، إلا أن التنشئة الاقتصادية قد لا تكون تنشئة مقصودة داخل هذه المؤسسات بل قد يتلقى أبنائنا تنشئة غير مقصودة في المجال الاقتصادي تؤثر على إدراكهم لمستويات القيم الاقتصادية مثل العمل، الاستهلاك، الادخار... الخ، وتحدد خياراتهم وسلوكهم الاقتصادي، ولذلك يذهب محمد نور إلى أن «السلوك الاقتصادي هو الطريقة التي يتبعها الأشخاص (الأفراد والشخصيات الاعتبارية والحكومة) لتحقيق أهدافهم وإشباع حاجاتهم الأساسية وذلك بالتصرف في الموارد المتاحة بأفضل الطرق الممكنة وبأقل التكاليف وأن يتم توزيع الموارد بشكل يحقق أكبر إشباع ممكن على المستوى الفردي أو الوحدات الاقتصادية أو أهداف المجتمع» (فقرة 01) ومن أهم المؤسسات المجتمعية المسؤولة على التنشئة الاقتصادية نذكر:

الأسرة: يمكن أن تشكل ممارسات الوالدين داخل الأسرة أسلوبا للتنشئة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد لا يدرك بعضهم أهمية ممارساتهم وأثارها على الأبناء إلا بعد بلوغهم سن الرشد وتمكنهم من اتخاذ خياراتهم لسد حاجاتهم اليومية، إذ إن «تخصيص مصروف مفتوح وغير مقنن للطفل لن يعلمه أبدا كيف تسير الحياة من حوله وهناك أجيال ترعرعت على أن المال منحة مجانية، ويتوقع أمثال هؤلاء أن يبقى

الآباء ينفقون عليهم، ويسددون فواتيرهم حتى بعد أن يكبروا، وقد يعتقدون أن مهمات المؤسسات الحكومية هي فقط الاعتناء بهم ومواصلة تلبية حاجاتهم اليومية* (رامزي، كروز، 2014، ص02)، فينشأ الأطفال على قدر من الازدراء لقيم العمل، وتشجيع قيم الاستهلاك غير الرشيد إلى جانب خلق روح الاتكالية فلا يتصرف الأطفال بعد بلوغهم على أساس أن العمل مصدر أساسي للكسب،* وما إن يدرك الأطفال أن المال هو المكافأة التي يحصلون عليها نتيجة العمل وبذل الجهد، فإنهم لن يستطيعوا أن يفكروا في إنفاق درهم واحد على لعبة دون أن يفكروا في مقدار الجهد الذي بذل لتوفيره، فالعمل وكسب المال من كدهم سيجعل من كل ما يشترونه ذا معنى وقيمة وكأنه إنجاز كبير* (رامزي، كروز، 2014، ص03)، ولا نقصد بالعمل هنا ما قد يتبادر للأذهان من عمالة الأطفال وإنما المقصود هو مشاركة الأبناء بالأعمال التي يستطيعون القيام بها داخل الأسرة والتي تناسب أعمارهم، فينبغي أن يقوموا ببعض الأعمال البسيطة التي لا تكون شاقة إلا أنها تعزز عندهم قيم العمل كمورد للكسب مثل مساعدة أحد الوالدين في إصلاح شيء داخل المنزل بإعطائه ما قد يحتاجه من وسائل بسيطة، كما يمكن أن تنمي مثل هذه السلوكيات روح التعاون داخل الأسرة، وتعزز سلوكهم نحو ترشيد الإنفاق على ميولهم بمقدار الجهد الذي بذل في كسب المال الذي سينفق، فيدركون قيم جديدة مثل الادخار والاستثمار، فبدل أن ينفق ماله في قاعة الألعاب فإنه قد يشتري جهازا ألعاب خاص

به ومن هنا فإن الأسرة مسؤولة عن التنشئة الاقتصادية بممارساتها في هذا المجال سواء تنشئة قصدية أو غير قصدية.

المؤسسات الاقتصادية: تعمل المؤسسات الاقتصادية على اختلافها تجارية، صناعية، خدمية ... الخ، على تلبية الاحتياجات المحلية، إلى جانب تحقيق الأهداف الاقتصادية للأفراد وللمجتمع، إلا أن هذه المؤسسات قد تركز أنماط من السلوك الاقتصادي لدى مختلف الأفراد على اختلاف مستوياتهم التعليمية، الاقتصادية، والاجتماعية، فتحفز بعض القيم التي تعزز سلوكيات معينة دون غيرها، ويرتبط السلوك الاقتصادي بممارسة الاختيار والفرص البديلة والتوزيع بشكل يؤدي إلى التوازن المطلوب بين الموارد والحاجات وأن يحقق الأهداف المرجوة من النشاط الاقتصادي الخاص والعام.... فيحمل في ثناياه القيم الموجهة للمجتمع مثل قيم العدالة والمساواة والتكافل الاجتماعي وغيرها من القيم ليتشكل النشاط الاقتصادي انطلاقا من القيم التي يمكن أن يتمتع بها الأفراد* ويتضمن النشاط الاقتصادي المتكون من الوظائف الاقتصادية: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، بحيث تتفاعل الأنشطة الاقتصادية وتتبادل المستويات انخفاضا وارتفاعا عبر السوق* (عيسى، 2011، ص123)، فتشكل المحلات والوكالات التجارية، والأسواق أول المرافق والمؤسسات الاقتصادية التي يمكن للأفراد أن يعزوا أو يصححوا قيمهم الاقتصادية التي تلقوها في الأسرة، فتصبح المبادلات التجارية من شراء وبيع، سواء لتلبية الحاجة أو لزيادة الربح وتحقيق الثروة هي ما تمكن للفرد أن يتعلم الرشد الاقتصادي، فيسعى* لتحقيق

أقصى إشباع ممكن بأقل ألم على حساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي تحصل عليها والجهد الذي بذله في سبيلها* (حروش، 2016، ص116)، ومن خلال عمليات المبادلة التجارية التي يقوم بها الأفراد داخل هذه المؤسسات أو معها فإنهم سيكتسبون قيم اقتصادية جديدة مثل قيم الربح والخسارة فيميزون بين قيمة السلع أو الخدمات وثمرتها* إذ يتحدد معدل التبادل بين المنتوجات في المجتمع البدائي في لحظة قبل التبادل، في حين تتحدد معدلات التبادل بين المنتوجات في المجتمع الحديث في السوق، أي أن المنتوجات سيعرف سعرها بعد مساومات وفقا لآليات السوق* (ساقور، 2004، ص19)، التي تتحكم في عمليتي الاستهلاك والإنتاج، فيرتبط مستوى الاستهلاك بوفرة السلع ووفرة إنتاجها، والعكس ليس بالضرورة صحيحا، فعلى الرغم من وفرة بعض السلع إلا أن استهلاكها يبقى ضعيفا، لارتباطها بمبدأ العرض والطلب إلى جانب الممارسات السلبية مثل الاحتكار والسيطرة على الأسواق، وإذا كانت الممارسات السابقة الذكر والمرتبطة أساسا عند الأفراد بسد حاجاتهم اليومية أو زيادة مواردهم المالية، إلا أنها تكسبهم جملة من القيم التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية التي يعيشون فيها حتى يتمكنوا من التكيف داخلها من أجل الحفاظ على مستويات معيشية تحفظ لهم بقائهم كأدنى شيء أو تحقق لهم ثروة ومكانة اجتماعية كأعلى سقف للطموح المادي داخل المجتمعات المحلية، فيسلك الأفراد سلوكا ويحددون خياراتهم الاقتصادية اعتمادا على ما تشكل لديهم من قيم اقتصادية نتيجة الممارسة داخل محيطهم الاقتصادي.

المؤسسات الإعلامية: تلعب مختلف المؤسسات الإعلامية ذات التخصص الإعلامي المكتوب المسموع أو المرئي دورا مهما في توجيه السلوك الاقتصادي للأفراد، خاصة في ظل ما تعرفه من تطور تكنولوجي وقدرة على استقبال وإرسال المعلومة الاقتصادية في الوقت المناسب بالإضافة إلى قدرتها على التسويق التجاري لمختلف المنتجات والسلع الاستهلاكية، وبذلك يمكن للمؤسسات الإعلامية على غرار المؤسسات السابقة من توجيه وإعادة توجيه سلوكات وخيارات الأفراد عن طريق ما تعرضه من منتجات إعلامية حيث أصبح أكثر من أي وقت مضى قيمة إستراتيجية، ليس فقط من أجل تنشيط المبادرات والنقاشات في الفضاء الاجتماعي، بل أيضا من أجل تحديث المجتمعات وزيادة فعاليتها الاقتصادية (طلال، 2015، ص349) تهدف إلى التأثير على التوجهات الاقتصادية المحلية أو الدولية وإذ يفترض في الإعلام تزويد الناس بالمعلومة الصحيحة والحقائق الثابتة، والأخبار الصادقة عن طريق إذاعتها أو نشرها بشتى وسائل نشر المعلومات المعروفة (فيصل، 2011، ص150)، وبهذا تملك الوسائل الإعلامية القدرة على بعث وعي اقتصادي صحيح يعبر عن نفسه في التصورات النظرية واليومية مثل تنظيم وإدارة وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى فعالية البشر في عملية الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك (فيصل، 2011، ص144)، من خلال ما توفره من ومضات إشهارية، وبرامج إعلامية اقتصادية، وغيرها فتؤدي إلى تنوير عقول الناس باطلاعهم على مجريات الأحداث والمعارف وبتناوله شؤون الحياة السياسية،

الاقتصادية والاجتماعية ﴿﴾ (قراد، 2015، ص412)، وبذلك يجب على وسائل الإعلام المحلية لعب دورها من اجل توعية الأفراد وتنمية القيم الفاعلة للاقتصاد المحلي وإبعاده عن دائرة القيم الاستهلاكية والاتكالية، لدفع بالمنتج المحلي إلى الواجهة في ظل ما يواجهه من منافسة وطنية وعالمية.

مؤسسات التنشئة السياسية: هي العملية التي قد يتلقاها الأفراد خلال مراحلهم العمرية الأولى عن طريق التنشئة الاجتماعية وقد تكون غير مقصودة إلا أنها في بقية المراحل تتخذ شكلا منظما وتصبح أكثرا تحديدا للأهداف الفردية والعامّة وتعرف على ﴿﴾ أنها تلك العملية التي يتم من خلالها تلقين الأفراد وتشريهم مجموعة القيم والمعايير والاتجاهات والتقاليد المتعلقة بالنظام السياسي، وبالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي رسخت في ضمير المجتمع من أجل بقائها واستمرارها عبر الأجيال ﴿﴾ (العقون، 2012، ص، 119)، من خلال مجموعة من المنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي نذكر أهمها في ما يلي:

الأسرة: يعكس نمط القيادة الأبوية للأسرة أسلوبا محددًا للممارسة سلطته وهو بذلك يتبنى جملة من القيم التي تحدد سلوكه القيادي و﴿﴾ تساهم التنشئة السياسية في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم السياسية في عقول الأفراد منذ بداية حياتهم (دور الأسرة) ﴿﴾ (قارح، 2008، ص29)، ﴿﴾ فالأسرة هي أول نمط للسلطة يعمى عى شة الطفل، وتؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قىمه واتجاهاته، فإذا كان الأب شخصاً سلطويًا في علاقته بأفراد الأسرة بات من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء

قيام الإكراه، والسلبية، والفردية، وبالمقابل إذا تميّز الأب بالديمقراطية فإن قيم الحرية والاهتمام، والجماعية يمكن أن تجد طريقها إلى نفوس الأبناء* (أبو ركة، 2012، ص29)، فيكتسب الأطفال من خلال ممارسات الوالدين جملة من القيم المتعلقة بطبيعة نمط القيادة الأسري، ويتلقى الأبناء هذه القيم عن طريق المعيشة لمختلف الممارسات التي يمكن أن يقوم بها الراشدون داخل الأسرة، حيث يصبح مفهوم الحرية مرتبطا بما ينتج عن بعض الممارسات التي يقوم بها الأطفال من أنواع التحفيز سواء كان ثوابا أو عقابا، فتصبح قيمة الحرية مكسبا إذا كان الوالد ديمقراطيا في تسيير شؤون الأسرة، ودافعا للحوار والمشاركة، والتعبير عن الآراء الشخصية، في حين قد تكون الحرية مغرما إذا كان الوالد متسلطا، فينطبع الإدراك السلبي لمفهوم قيمة الحرية أثناء عملية التنشئة للأفراد،* فالأسرة هي أول نمط للسلطة يعايشه الطفل، وتؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قيمه واتجاهاته، فإذا كان الأب شخصا سلطويا في علاقته بأفراد العائلة، بات من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه والسلبية والفردية والعكس إذا تميّز الأب بالديمقراطية، فإن قيم الحرية والاهتمام يمكن أن تجد طريقها إلى نفوس الأبناء* (إسماعيل، 1997، ص36)، فيرتكز الفرد على تجاربه الشخصية انطلاقا من الأسرة في تكوين توجهاته وتحديد خياراته تجاه العديد من القيم السياسية* ولهذا فإن بناء السلطة داخل الأسرة تقدم للفرد تجربته الأولى لعلاقته مع السلطة، فالقيم والتوقعات التي تتضمنها هذه التجربة كثيرا

ما تترجم إلى أطر أكثر تجريدًا خاصة تجاه النظام السياسي ﴿ (ابو ركة، 2012، ص28).

الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني: تمثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على اختلاف توجهاتها وأهدافها الأراضية الخصبية والعامل الأساسي في تشكيل الشخصية السياسية والتنظيمية للأفراد، فهم من خلال انخراطهم في العمل السياسي أو التطوعي فإنهم انتقلوا من مرحلة التنشئة السياسية النظرية إلى المراحل التطبيقية، فيعبر كل منهم عن ميوله وخياراته السياسية في الانضمام وتشكيل قيادة المنظمات والأحزاب التي ينتمون إليها، وداخل هذه الهيئات تتم مجموعة من الممارسات السياسية التي تسعى إلى تكريس مجموعة القيم التي بنى عليها كل تنظيم وجوده وحدد من خلالها أهدافه، ﴿ وتسعى الأحزاب السياسية في كافة الأنظمة إلى السلطة، وهذا السعي من الأركان الأساسية التي يقوم عليها أي حزب، بالإضافة إلى محاولة كل حزب إلى كسب تأييد الجماهير ومن خلال هذا، تسعى الأحزاب إلى التنشئة السياسية لأعضائها من خلال البرامج التي تضعها ﴿ (إسماعيل، 1997، ص43)، فتشكل الأحزاب السياسية الحاضنة الأول للأفراد الذين يملكون ميولا سياسيا أو لهم رغبة في الوصول إلى المناصب القيادية وأماكن صنع القرار، فتوظف مختلف الأحزاب السياسية هذه الحاجة للأفراد من اجل إعادة تنشئتهم سياسيا بما يتناسب والتوجه الفكري والإيديولوجي لها، فتخدم بذلك توجهها وأهدافها في الوصول إلى مقاليد الحكم وتلبية رغبات بعض الأفراد بترشيحهم إلى مناصب سياسية

وتوليهم مناصب قيادية داخل الحزب، ما التزم هؤلاء الأفراد بالمعايير والقيم والقوانين المنظمة لعمل الحزب، وتنتقل هذه القيم إلى تشكيلة المجالس ما قد يؤثر على عملها كمجموعة، فالفرد من خلال التنشئة السياسية ﴿ يستطيع أن ينقل تجاربه السياسية والعقائدية إلى الجماعة كما انه يتأثر بالتوجه السياسي العام لمنظمتة مما يجعل ذلك التوجه يؤثر على سلوكه وقيمه ومبادئه ﴾ (الطيب، 2001، ص 85)، وفي نفس الإطار تعمل مختلف منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى إعطاء صورة مثالية لها عن طريق احترام القوانين في عقد الجمعيات العامة لانتخاب قياداتها إلى جانب تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها للحد من الممارسات التي يمكن أن تكون مجحفة في حق الفئات التي تمثلها من طرف المسؤولين والقيادات المحلية، وهو ما تقوم به مختلف النقابات المهنية، والمنظمات الاجتماعية وغيرها من تشكيلات المجتمع المدني، حيث تقوم هذه المنظمات بـ ﴿ هيكله الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسة المحلية ﴾ (غربي، 2014، ص 126)، وفقا للقيم التي تتبناها هذه التنظيمات والتي تسعى إلى تعزيزها لدى منخرطيها وقياداتها، وتعكس هذه المنظمات ﴿ حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو بأخر، تستطيع أن تنمي قيما ومبادئ وسلوكيات لدى المواطنين مثلها مثل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى زرع نفس القيم والمبادئ لدى منتسبيها، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في تنشئتهم السياسية ﴾ (الطيب، 2001، ص 84).

المؤسسات الدينية: منذ القديم كان للمؤسسات الدينية دور مهم في تحديد قيادات وتوجهات المجتمعات الدينية وحتى اللادينية في وقتنا الراهن، فهي وان كانت في الأولى تجعل من الأفراد المتدينين قدوة ونموذجا لتولي المناصب القيادية، فإنها في الثانية تجعل من الدين اعتقادا شخصيا لا يجب أن يرتقي للممارسات العامة داخل المجتمع، بل يجب محاربهه إذا ما حاول الأشخاص المتدينون أن يصلوا إلى مقاليد الحكم باسمه ويجب أن لا تلعب الرموز الدينية أي دور في تشكيل الحياة السياسية العامة، وبين الاثنين يبقى للدين دور أساسي في صنع القيادات السياسية لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الدينية كمصدر للتنشئة و﴿ تأكيدها على غرس القيم والمعتقدات الدينية التي تؤثر في توجيه سلوك الأفراد في المجتمع، وفي ظل ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من انهيار الأنظمة اللادينية، لا يمكن إغفال دور الدين في السياسة ﴾ (إسماعيل، 1997، ص54)، وهو ما يعكسه بروز الأحزاب والأنظمة الدينية في الكثير من الدول خاصة العربية منها، وان لم يكن ذلك بارزا في الدول المتقدمة إلا أن بعض الممارسات والتصريحات الدينية التي يقوم بها سياسيوها خاصة في الخطابات المتعلقة بالسياسة الخارجية لدولهم وحتى المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية تبقى دليلا واضحا لتوظيف الدين في بعض المواقف السياسية، وهو ما يعكس التنشئة الدينية لمثل هذه القيادات ودور المؤسسات الدينية التي نشئوا على مبادئها في تحديد خياراتهم السياسية، و﴿الدين منطلق للتأثير في الوجود السياسي... والعلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية وجدت في

تصور من اثنين: إما تعانق بينهما يرتفع إلى حد احتواء إحداهما للأخر وإما صراع يجعل كلا منهما يقف من الآخر موقف القتال والتعارض بل والتربص الذي قد يصل إلى حد السعي للإفناء والاستئصال ﴿أسعيد، 2012، ص 207﴾، وفي كلتا الحالتين تلعب المؤسسات الدينية دورا مهما في الحياة السياسية إما بالتوجيه غير المباشر عن طريق ما تتضمنه بعض الخطب أو التظاهرات الثقافية التي تسهر على إقامتها، وإما عن طريق التصريح المباشر من أعلى هرم في هذه المؤسسات، فتجعل من المشاركة السياسية واجبا دينيا أو العكس، كما أنها تعمل على تنشئة القيادات المحلية تنشئة دينية تحافظ على التماسك الاجتماعي بتجسيد التعاليم الدينية في ممارساتهم السياسية، إلى جانب قدرتها على مواجهة التطرف السياسي والديني وغيرها من المظاهر التي تضر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

والى جانب كل مؤسسات التنشئة سابقة الذكر تعد التنشئة السياسية ﴿شرطا ضروريا لنشأة الفرد داخل المجتمع السياسي، ومرد ذلك إلى أن خبرات التنشئة التي يكتسبها الفرد تحدد تصرفاته السياسية في خضم الحياة السياسية مثل المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام بالسياسة، وتأييد أو رفض النظام السياسي، والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه﴾ (ابن خلدون، 2005، ص 243)، وفي هذا السياق نذكر للإشارة فقط إلى مختلف مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى والتي قد لا تقل أهمية في تشكيل السلوك السياسي للنخب المحلية والتي نذكر

منها: المؤسسات التعليمية، المؤسسات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها، ... وتزداد أهمية كل مؤسسة من هذه المؤسسات في التنشئة بازياد الدور الذي تلعبه في المجتمع المحلي ومدى اهتمام الأفراد بها.

ثانيا: الجانب الميداني .

نستعرض في هذا الجانب أهم الخطوات الميدانية للدراسة والتي يسعى من خلالها الباحث إلى التحقق من فرضية الدراسة وتفسير نتائجها بما يجيب عن الغموض في استقرار وثبات التراتبية القيمة لدى النخب السياسية .

الطريقة والأدوات: من خلال ما سبق عرضه يتضح أن منهج الدراسة الذي تم استخدامه والذي يراه الباحثان مناسبا للموضوع، هو المنهج الوصفي، حيث قاما من خلال بوصف دور مؤسسات التنشئة المجتمعية في بناء قيم النخب السياسية، كما استعان ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss للتحقق من الفرضية ومعرفة العلاقة بين التفضيلات الشخصية للنخب السياسية وتوجهاتها القيمة في أدائها لمهامها داخل المؤسسات التي يمارسون أدوارهم من خلالها وقيادة المجتمع.

وقد اعتمدت الدراسة على الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات حيث تم بناؤها بما يتناسب والغرض من الدراسة الوصفية للموضوع، والتي كانت على شكل أسئلة تضمنت إجاباتها تفضيلات وبدائل قيمة يمكن من خلالها للمبحوثين الإجابة على أسئلتها أما بالاختيار بين

عبارتين في بعض الأسئلة أو بترتيب خياراتهم في البعض الآخر، وقد خضعت الاستمارة للتحكيم من طرف بعض المختصين، والذين أدلوا بملاحظاتهم حولها، حيث تم الالتزام بتوجيهات المحكمين لتكون الأداة جاهزة للتوزيع. حيث تم توزيع 30 استمارة تجريبية خضعت بعد الاسترجاع لقياس الثبات والذي كانت نتائجه كالتالي :

جدول 01: يبين قياس ثبات الاستمارة حسب معامل ألفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.894	84

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 25

ويتبين من الجدول أن الثبات العام لأداة القياس قد بلغ نسبة 0.89% وهو ما يعبر عن ثبات عالي لأداة القياس ويجعلها قابلة للتطبيق الميداني.

مجالات وعينة الدراسة: أجريت الدراسة بالحيز الجغرافي لولاية تبسة والتي ضمت 28 بلدية تشغل مساحة 13.788 كم². حيث يشكل هذا المجال توزيعا جغرافيا للبلديات كمؤسسات قاعدية لممارسة النخب السياسية لأدوارها في قيادة المجتمع والسعي للحفاظ على استقراره، وتحقيق المشاركة عبرها في تسيير الشأن المحلي، وقد حدد المجال البشري للدراسة بالمنتخبين المحليين داخل المجالس البلدية، حيث بلغ مجتمع الدراسة 448 مفردة موزعين على 17 تشكيل سياسي تتحالف أو تتنافس للسيطرة على عمل المجالس، وقد أجريت الدراسة ضمن دراسة أشمل تبحث في علاقة قيم النخبة السياسية بالتنمية المحلية، وقد امتدت

في مجملها إلى مجال زمني يقارب ستة(06) أشهر من العمل الميداني في توزيع أداة جمع البيانات واسترجاعها نظرا لاتساع المجال الجغرافي للدراسة والذي بلغ بعض الأحيان مسافة 220 كلم بين مقر البلديات. وقد تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة المشار إليه كمجال بشري، بالاعتماد على معادلة روبرت ماسون* لتحديد حجم العينة، وبعد العمليات الحسابية بلغ عدد مفردات العينة 207 مفردة أي بنسبة 46.20% من حجم مجتمع البحث موزعين توزيعا تناسبيا وفقا لعدد مقاعد كل بلدية على مستوى الولاية، وبعد عملية التوزيع، تم استرجاع 205 من الاستثمارات التي خضعت لعملية التفريغ وتحليل بياناتها .

نتائج الدراسة:

نستعرض في ما يلي أهم البيانات الميدانية للدراسة والتي ارتبطت بتوضيح التفضيلات القيمة الشخصية للنخب السياسية وما تمثله هذه التفضيلات من تراتبية للقيم على الصعيد الشخصي للنخبة السياسية وتراتبية الخيارات القيمة لها على مستوى أدائها لمهامها داخل المجالس البلدية بالاعتماد على ما تضمنته استمارة البحث من عبارات قيمة للإجابة على أسئلتها.

03-1- التفضيلات القيمة :

الجدول 02: يبين تكرار تفضيلات القيمة الشخصية للمبحوثين

حسب الجنس

المجموع		أنثى		ذكر		العبارات الجنس
النسبة ■	تكرار	النسبة ■	تكرار	النسبة ■	تكرار	
25.12	309	23.15	50	25.54	259	نظرية
18.78	231	18.06	39	18.93	192	اقتصادية
15.37	189	14.81	32	15.48	157	اجتماعية
13.74	169	13.89	30	13.71	139	دينية
13.41	165	16.20	35	12.82	130	سياسية
12.03	148	12.04	26	12.03	122	جمالية
1.54	19	1.85	4	1.48	15	دون إجابة
100	1230	100	216	100	1014	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

يتضح من الجدول أن متغير الجنس لا يعكس فوارق واضحة في التفضيلات الشخصية للمبحوثين، حيث كانت نتائج إجابة الجنسين متقاربة جدا ولم يتعدى الفارق في أقصى حالاته نسبة 2.34%، باستثناء الفارق الملحوظ المسجل في الخيارات المرتبطة بالعبارات التي تحمل قيما سياسية حيث نلاحظ أن توجهات الإناث نحوها بلغ نسبة 16.20%، فيما كانت نسبة 12.82% للذكور وهو ما قد يعكس التغيرات في الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التنشئة المجتمعية في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية، والتي نتج عنها توجه المرأة نحو العمل السياسي بشكل لافت، بعد أن كان في الوقت القريب يشكل نوعا النشاط المحظور عليها

لما تتميز به البيئة الاجتماعية للدراسة من ضوابط تعتبر العمل السياسي لا يتناسب وطبيعة المرأة البيولوجية والاجتماعية، وهو ما قد يتقاطع مع بعض القناعات الدينية لبعض الفئات داخل المجتمع المحلي .

كما تعكس النسب السابقة عدم أهمية بعض القيم مثل القيم السياسية إلا بقدر ما ترتبط به هذه القيم من مكاسب ومنافع على المستوى الشخصي للمبشرين وهو أيضا ما يبرز ضعف مؤسسات التنشئة المجتمعية خاصة السياسية منها في ترسيخ قيمها لدى أفراد النخب السياسية، وما يترجمه تراجع القيم الدينية إلى الترتيب الرابع في خيارات المبشرين، التي وإن كانت تدعوا إلى جملة من الفضائل، إلا تراجع لدور المؤسسة الدينية في تنشئة أفراد المجتمع المحلي لتولي مناصب قيادية واكتفائها بالحفاظ على الصورة الرمزية لها، وإن كانت العبارات التي تحمل قيما دينية لم تتمكن من تجاوز التفضيل بينها وبين العبارات التي تحمل بقية القيم، فلا يعكس ذلك إلا تراجعها على مستوى التفضيل الشخصي، لا على مستوى أهميتها الاجتماعية، وهو ما يشير إلى ضعف القيم الدينية لدى المبشرين على المستوى الشخصي على الرغم من أهميتها على المستوى الاجتماعي ما يظهر نوع من الاختلال القيمي بين النخب السياسية والبيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها .

وتتفوق العبارات التي تحمل قيما اجتماعية على نظيراتها السابقة فتعكس بذلك توجه المبشرين نحو تعزيز العلاقات الاجتماعية التي يعتمدون عليها لتواجدهم في المناصب التي يشغلونها داخل المجالس على اعتبار أن القيم السياسية لم تكن على قدر من الأهمية لديهم، ما يجعلها

في المرتبة قبل الأخيرة من اهتمامهم، فيما كانت العبارات التي تحمل قيما اقتصادية في الترتيب الثاني سواء على مستوى التفضيلات الثنائية أو على المستوى العام بنسبة 18.78% وهو ما يجعل منها القيم الأكثر ثباتا في تفضيلات المبحوثين القيمة ما يمكن تفسيره على أن التنشئة المجتمعية للأفراد قد أخذت منحى اقتصاديا من خلال ترسيخ قيم تحقيق المنافع والمصالح المتبادلة على حساب الكثير من القيم الأخرى كالعدالة مثلا، وهو ما تعكسه ممارسات النخب المحلية بشكل واضح في تسييرها للشأن العام .

التفضيلات القيمة وخيارات النخبة السياسية:

تحت هذا العنوان نحاول معرفة طبيعة العلاقة التي يمكن أن توجد بين التفضيلات الشخصية للنخبة السياسية وخياراتهم القيمة المرتبطة بأدائهم لمهامهم داخل المجالس الشعبية البلدية والتي ترتبط بتسيير الشأن العام المحلي .

الجدول 03: يظهر التفضيلات الشخصية والخيارات القيمية للعينة

الدراسة

الخيارات المرتبطة بممارسة النخبة السياسية لمهامها داخل المجالس البلدية		الخيارات المرتبطة بممارسة النخبة الاجتماعية للمهام الاقتصادية		الخيارات المرتبطة بممارسة النخبة السياسية للمهام الاجتماعية		التفضيلات الشخصية		التفضيلات والخيارات العبارات القيمة
الخيارات السياسية	المهام الاقتصادية	الخيارات الاجتماعية	المهام الاقتصادية	الخيارات السياسية	المهام الاجتماعية	النسبة	تكرار	
النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	
25.69	316	20.08	247	29.02	357	15.37	189	اجتماعية
20.00	246	19.84	244	22.68	279	25.12	309	نظرية
6.83	84	19.51	240	18.62	229	13.74	169	دينية
23.09	284	6.26	77	13.25	163	13.41	165	سياسة
14.88	183	22.03	271	8.86	109	18.78	231	اقتصادية
8.54	105	11.38	140	6.75	83	12.03	148	جمالية
0.98	12	0.89	11	0.81	10	1.54	19	دون إجابة
100	1230	100	1230	100	1230	100	1230	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.25).

ويظهر الجدول أن إجابات المبحوثين لم تحمل تراتبية واضحة للقيم التي توجه سلوكهم أثناء أدائهم لأدوارهم داخل المجالس البلدية على اختلاف هذه الأدوار وأيضا مقارنة بتفضيلاتهم الشخصية، حيث تظهر الخيارات التي تحمل قيما اقتصادية بنسبة 8.86% من خيارات المبحوثين في أدائهم لمهامهم الاجتماعية ما يقلل من أهميتها لدى النخب السياسية، وهو ما يعكس أيضا ضعف مؤسسات التنشئة الاقتصادية في إبراز الأهداف الاجتماعية التي يمكن أن تسعى لتحقيقها من خلال ترسيخ بعض القيم الاقتصادية مثل التشجيع على العمل والحد من البطالة وأثارها السلبية، إلى جانب ذلك يظهر إهمال مؤسسات التنشئة

الاجتماعية لأهمية القيم الاقتصادية في تحقيق التكافل الاجتماعي والحفاظ على تماسك المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية بتحسين الخدمات والرعاية الصحية والتعليم... الخ من المقومات الاجتماعية المرتبطة أساسا بالقدرة على الإنفاق واستغلال فائض الإنتاج لزيادة المداخيل وتحسين القدرة الشرائية لأفراد المجتمع.

وتظهر خيارات النخب السياسية في مهامهم الاقتصادية توجهاتهم نحو الخيارات الاقتصادية والاجتماعية بنسب بلغت 22.03%، و20.08% على التوالي، في حين أهملت الخيارات السياسية التي لم تتخطى نسبة 6.26% على الرغم من أهمية هذه الخيارات على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية إذ لن تكون هناك أي فاعلية للمهام الاقتصادية للنخب السياسية ما لم تتحرر من التبعية للسلطات المركزية في تمويل مشاريع التنمية، ويعكس ضعف التوجه نحو القيم السياسية في المهام الاقتصادية للنخب السياسية المحلية، عدم قدرة مؤسسات التنشئة الاقتصادية على إبراز أهمية القيم السياسية في تحقيق الأهداف الاقتصادية وأهمية هذه الأخيرة في ترسيخ القيم السياسية، حيث لا يمكن أن تتحقق الأهداف الاقتصادية في ظل التبعية المطلقة للسلطات المركزية في تمويل المشاريع الاقتصادية، ما يجد من حرية النخب السياسية في أدائها لمهامها الاقتصادية، وغياب استقلالية قرارها في تسيير الشأن العام، فلا يمكن أن تتحقق الأهداف الاقتصادية ما لم تكن هناك إرادة سياسية حرة ومستقلة، ولن تكون هناك إرادة سياسية حرة ما لم تتوافق الأهداف الاقتصادية والقيم السياسية التي تساعد على وضع الخطط

المناسبة والآليات الفاعلة لذلك، وبين هذا وذاك يأتي دور مؤسسات التنشئة المجتمعية سواء السياسية أو الاقتصادية في تحديد أهمية كل القيم وترتيبها بشكل واضح يمكن أن تدفع بالنخب من خلالها للتكيف مع ما يمكن أن تفرزه البيئة التي يمارسون مهامهم فيها سواء على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي أو السياسي.

ويظهر من الجدول أيضا ضعف توجهات النخب السياسية نحو القيم الدينية في خياراتهم لأدائهم مهامهم السياسية حيث بلغت أدنى مستوى لخيارات المبحوثين بنسبة 6.83%، في حين بلغت توجهاتهم نحو القيم الاجتماعية أعلى مستوى لها بنسبة 25.69% لتهيمن بذلك الخيارات الاجتماعية على المهام السياسية للنخب، ما يؤكد ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إبراز أهمية الأدوار القيادية لدى الأفراد، في حين تعجز مؤسسات التنشئة السياسية على تحديد أهدافها الاجتماعية والاقتصادية بالاعتماد على ترسيخ قيم صورية وإن توافقت مع البيئة التي تمارس بها النخب السياسية مهامها إلا أنها لا تتوافق والأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، لان غياب الدور الفاعل لمؤسسات التنشئة السياسية بما في ذلك المؤسسات الدينية، وهو ما تعكسه الأرقام السابقة.

جدول 04: يبين العلاقة بين التفضيلات القيمة للنخب السياسية وخياراتهم القيمة والمتعلقة بأدائهم لمهامهم داخل المجالس البلدية حسب معامل كندل تاو لارتباط الرتب

Corrélations						
التفضيلات الشخصية	خيارات المهام السياسية	خيارات المهام الاقتصادية	خيارات المهام الاجتماعية			
.429**	.543**	.308**	1.000	Coefficient de corrélation	خيارات المهام الاجتماعية	Tau-B de Kendal I
.508**	.101**	1.000	.308**	Coefficient de corrélation	خيارات المهام الاقتصادية	
.221**	1.000	.101**	.543**	Coefficient de corrélation	خيارات المهام السياسية	
1.000	.221**	.508**	.429**	Coefficient de corrélation	التفضيلات الشخصية	

** العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01.

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS V.25).

يظهر الجدول 04 أن نتائج كل العلاقات بين التفضيلات الشخصية للنخب السياسية من جهة، وخياراتهم القيمة في أداء مهامهم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، ما يعطي دقة وأهمية لنوعية العلاقة التي يمكن أن تربط المؤشرات التي نسعى من خلال هذه الدراسة إبرازها، ويظهر من الجدول هناك علاقة طردية متوسطة بين خيارات النخب السياسية المحلية في توجهاتهم إلى القيم الاجتماعية في أدائهم السياسي حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.543، وهو ما يعكس

أهمية القيم الاجتماعية للنخب السياسية في أدائها لأدوارها السياسية، حيث يعكس هذا التوجه اعتماد هذه النخب على ما يمكن أن توظفه من أبعاد ومؤشرات اجتماعية من أجل الوصول إلى المناصب القيادية، وهو ما يؤكد ما ذكرناه سابقا في ضعف الأدوار التي تؤديها مؤسسات التنشئة السياسية في ترسيخ القيم السياسية إلى جانب توجه مختلف مؤسسات التنشئة المجتمعية على تكريس القيم الاجتماعية، التي تسعى إلى استغلال هذه المناصب بالشكل الذي يسمح لهم بتعزيز نفوذهم الاجتماعي عن طريق التركيز على العمل القبلي والجهوي على حساب الخيارات السياسية والاقتصادية. وهو ما يظهر من الجدول بوضوح من ضعف معامل الارتباط بين أداء النخب السياسية لأدوارها الاجتماعية والاقتصادية حيث كان يساوي 0.308، أي ارتباط طردي ضعيف، وان كان هذا الارتباط طرديا إلا أنه قد لا يخدم الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية على حد سواء، ما يبرز ضعف التكامل الوظيفي بين مختلف الأنساق القيمية التي يمكن أن تنتج عن مؤسسات التنشئة المجتمعية، ما يجعل مهام هذه النخب تعتمد على الإعانات الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى تبعية المجالس البلدية إلى السلطات المركزية في تحديد الأهداف التنموية، كما نلاحظ أيضا أن الارتباط بين توجهات المبحوثين في مهامهم الاجتماعية وتفضيلاتهم القيمية الشخصية ارتباط متوسط لم يتعدى مستوى 0.429، وهو ما يعكس وجود توجهات في البعد الاجتماعي من طرف المنتخبين المحليين لا تتناسب وتوجهاتهم الشخصية

وإنما قد تكون استجابة لمواقف يفرضها واقع الممارسة السياسية داخل المجالس الشعبية المنتخبة أثناء لتأديتهم لمهامهم .
ويبرز الجدول أن علاقة توجه الباحثين في أدائهم لمهامهم الاقتصادية والسياسية طردية ضعيفة جدا حيث تساوي 0.101 ما يشير إلى أن احد التوجهات لصالح احد البعدين في اختيارات الباحثين لا تخدم الآخر بالشكل المطلوب، فالارتباط الطردي الضعيف يظهر أن التوجهات القيمة للعينة نحو المهام الاقتصادية قد لا ينعكس بشكل ايجابي واضح على المهام السياسية، والعكس صحيح فإذا زاد التوجه النخب السياسية المحلية نحو البعد والمؤشرات الاقتصادية في المهام السياسية فهذا يعني أن هذا التوجه قد يجد من الحريات والمشاركة بالإضافة إلى غياب أي معنى من معاني الديمقراطية وهو ما يمكن أن نستشفه من هذه العلاقة والتي تعكس توجهات النخب السياسية المحلية ممثلة في عين الدراسة.

كما أن التوجه نحو الحرية والديمقراطية والعدالة كقيم سياسية قد يؤدي حسب ما تظهره العلاقة من إجابات الباحثين إلى الحد من الممارسات الاقتصادية التي لا تخدم مصالح بعض الأفراد ذوي النفوذ داخل المجتمع المحلي ما يدفع إلى ضعف العلاقة بين توجه النخب المحلية نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ما يجد من تكاملها ويظهر صراعا داخل النسق القيمي للنخب، ولا يعكس هذا الضعف في العلاقة تناقض بين التفضيلات القيمة الشخصية لهذه النخب وخياراتها في البعد الاقتصادي للتنمية المحلية فحسب، وإنما يعكس ضعف مؤسسات التنشئة

المجتمعية في بناء نسق قيمي عام يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها عبر نخبة المحلية، حيث تبرز علاقة طردية متوسطة بين المتغيرات السابقة، وهو ما يؤكد أهمية القيم الاقتصادية لدى النخب المحلية على الصعيد الشخصي أمام أهميتها في البعد السياسي للتنمية المحلية.

وهو أيضا ما يعكس مستوى الارتباط الطردي الضعيف بين التفضيلات الشخصية للنخب السياسية والقيم المرتبطة بتنفيذ المهام السياسية حيث لا يتعدى 0.221 ما يعبر عن ارتباط ضعيف أي أن التفضيلات الشخصية للمتخين المحليين لا تخدم بشكل واضح المؤشرات السياسية بقدر ما تخدم المؤشرات الاجتماعية وبدرجة اقل المؤشرات الاقتصادي للتنمية المحلية، ما يكرس سيطرة فئة معينة على مراكز القيادة المحلية، لا تؤمن بأدنى القيم السياسية انطلاقا من المشاركة في تسيير الشأن العام وصولا إلى التداول على المناصب القيادية.

جدول 05: يبين العلاقة بين التفضيلات القيمة لعينة الدراسة وخياراتهم

القيمة حسب معامل كندل تاو لارتباط الرتب

Corrélations				
التفضيل	الخيارات العامة للمبحوثين			
**379.	1.000	Coefficient de corrélation	الخيارات العامة للمبحوثين	Tau-B de Kendall
1.000	**379.	Coefficient de corrélation	التفضيل	

** العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01.

يظهر من الجدول 05 أن هناك علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التفضيلات القيمة الشخصية للنخب السياسية وتوجهاتهم القيمة نحو أدائهم لمهامهم بشكل عام يساوي 0.379 وان كانت هذه العلاقة تعكس الارتباط الطردى الضعيف بين التفضيلات القيمة للنخب السياسية المحلية وتوجهاتها القيمة نحو مختلف مؤشرات التنمية، فهذا يعكس واقع قدرة مؤسسات التنشئة المجتمعية على بناء نسق قيمي متكامل لدى أفراد المجتمع خاصة النخب السياسية منه، وهو ما تثبته العلاقات الارتباطية الضعيفة بين بعض التوجهات القيمة الثنائية بين الخيارات القيمة للنخب السياسية في أداء مهامها.

وفي ضوء النتيجة المتوصل إليها وبعرض تفاصيل التحقق من الفرضية التي تشير إلى مستوى ضعيف جدا من العلاقة خاصة في ما تعلق بالبعد السياسي الذي كان مستوى الارتباط فيه يساوي 0.221 في حين كان أعلى مستوى للارتباط بين التفضيلات الشخصية والتوجهات نحو مؤشرات التنمية المحلية بلغ 0.508 بين التفضيلات ومؤشرات البعد الاقتصادي، وان كان مالك بن نبي قد أشار إلى أن الحضارة تفاعل لثلاث مقومات وهي: الإنسان ﴿التراب﴾ الوقت، متسائلا في نفس الوقت عن ما ﴿إذا كانت الحضارة في مجموعها نتاجا للإنسان والتراب والوقت، فلم لا يوجد هذا النتاج تلقائيا حيثما توفرت هذه العناصر؟ وإن مستوى هذه العلاقة قد يجيب على هذا التساؤل، وقد يعكس نتيجة اثر التوجهات القيمة للنخب السياسية المحلية على تفاعل الموارد الاقتصادية والبشرية بالإضافة إلى الزمن على المستوى المحلي، كما

تعكس هذه العلاقة مستوى متدنيا من التكامل بين مختلف مؤسسات التنشئة المجتمعية في تلقينها للقيم التي يمكن أن يستند عليها الأفراد خاصة النخب السياسية في تأدية مهامها، والتي قد تظهر كصراع بين التوجهات القيمة للنخب السياسية نحو مؤشرات التنمية المحلية والتفضيلات القيمة الشخصية التي يمكن أن تعيق أداء هذه النخب لأدوارها القيادية. وفي الإطار النظري يمكن القول أن توفر عناصر الإنسان والتراب والوقت وحدها غير كاف لتحقيق أهداف المجتمع، بل يجب ان تتوفر داخل هذا المجتمع مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي يمكن تحقق تكامل البناء القيمي لأفراده، وان كان أصحاب النظرية الكلاسيكية في التنمية خاصة *﴿ فيبر ﴾* قد ذهب إلى اعتبار التنمية نتيجة العلاقة التبادلية بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الدينية (الجوهري، 2010، ص 227)، من خلال تركيزه على دراسة الأخلاق الاقتصادية للدين لمختلف الديانات، فإن ماركس ينظر للتنمية على أنها عملية ثورية يكون الصراع حادا فيها بين القوى الاجتماعية التي يكون التغيير لصالحها والقوى التي لا يكون التغيير لصالحها، الشيء الذي يفرض صراعا قيمي نتيجة اختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية لمؤسسات التنشئة المجتمعية داخل المجتمع المحلي، التي كان يفترض أن تزود الفرد بقيم ومعايير المجتمع نفسه لا مجموعة من القيم التي تفرضها العولمة والتي قد تشكل تهديدا لخصوصية المجتمع المحلي، لعجز المؤسسات المجتمعية عن أداء أدورها بشكل فاعل، ما ينذر بهيمنة

إحدى هذه المؤسسات على الأخرى، ما قد يكرس تضاد المصالح ويهدد التماسك الاجتماعي .

ويرى رواد الاتجاه التنموي الوظيفي أن التنمية هي اكتساب أو فقدان لسمات معينة يعتقد أنها سمات للتخلف والتقدم عبر استبدال القيم التقليدية القديمة بقيم حديثة تدعم قدرة المجتمع على التكيف مع بيئته، ومبنية على المتغيرات التي تمس النسق القيمي للمجتمعات المحلية، وفي غياب أي تكامل بين أجزاء ومكونات هذا النسق لا بد أن تظهر محدودية تحقيق الهدف التي يعتبرها *بارسونز* أحد المتطلبات الوظيفية، وتعكس النسب الضعيفة لعلاقة القيم السائدة بالخيارات القيمية المرتبطة بأداء النخب السياسية لأدوارهم، خلافا في النسق القيمي لدى هذه النخب حيث تؤثر هذه القيم على تفعيل التكامل بين مختلف المهام التي يقومون بها، فاختلال قيمة العمل بين المفهوم الاقتصادي والاجتماعي يعد أحد معيقات التنمية المحلية، فقيمة العمل واحدة ولا يمكن تجزئتها على الرغم من تغير مدلولاتها الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن العمل كقيمة لن يؤدي وظيفته ما لم يحافظ على تماسك البناء الاجتماعي فالكسب غير المشروع، كالسرقة والاحتيال... الخ لا تعد عملا على الرغم مما تحققه من مكاسب مادية، والنظر للعمل كقيمة اجتماعية صرفة، قد يدفع نحو فقدته لقيمه الاقتصادية فلا يكون بذلك إلا هدرا للموارد المالية، فيصبح بذلك بطالة مقنعة، وهو ما يجعل التوجه الاجتماعي في مؤشرات التنمية الاقتصادية ذا اثر عكسي على كلاهما وهو ما خلصت إليه الدراسة بنتيجة معامل العلاقة بين دور النخب

السياسية في ممارستهم لمهامهم الاقتصادية والاجتماعية في إجابات
المبحوثين التي بلغ 0.308.

أما التوجه الاقتصادي في ممارسة المهام السياسية المحلية فيكرس هيمنة
القيم الاقتصادية التي تحكم البعد السياسي للتنمية فيؤثر بذلك بشكل لا
يخدم تطلعات وأمال الفئات الفقيرة، فتكرس الفئات البرجوازية النخب
السياسية التي تشارك في صنعها ووصولها إلى مقاليد الحكم المحلي لخدمة
مصالحها، وهذا ما تعكسه نتائج الدراسة التي بين أيدينا في نوع العلاقة
التي تربط توجهات النخب السياسية من خلال خياراتهم في الجانبين
الاقتصادي والسياسي، التي كانت ضعيفة جدا لم تتجاوز 0.101، وكان
﴿انتون بلينكا﴾ قد ارجع الظاهرة السياسية إلى ثلاث عوامل أساسية
انطلقت من العامل الاقتصادي ممثلا في الندرة التي يتولد عليها نوع من
الصراع بين أفراد المجتمع الذي يحسمه عامل القوة، وتحدث هنا عن
القوة الاقتصادية التي تحسم الصراع وتتحكم في الموارد النادرة للمجتمع،
حيث تتكامل هذه العوامل لتشكيل التركيب الفوقي للمجتمع الذي يتأثر
حسب ﴿عبد الله ساقور﴾ بالتغير في الأساس الاقتصادي (2004)،
ص(29).

ولا تشذ النخب السياسية المحلية في مجتمعاتنا المحلي على هذه
القاعدة حيث يسعى الفاعلون الاقتصاديون إلى تشكيل بعض النخب
السياسية التي تحافظ على زيادة أرباحهم تدفق الأموال إلى حساباتهم
المصرفية، وهو ما يجد من قدرة النخب السياسية على أداء أدوارها
بشكل فعال على المستوى السياسية والاقتصادي، فلا تراعى قيم الحرية

والمشاركة والديمقراطية في صناعة النخب السياسية المحلية إلا بقدر ما يفرضه القانون شكلا لا مضمونا، وتبعد كل القيم الاقتصادية الاستثمار العادل ويقتصر الادخار على فئات ذات مستوى دخل عال وهي فئة قليلة داخل المجتمع المحلي، ولا تشكل بقية الطبقات الاجتماعية إلا مورد ليد العاملة بأقل التكاليف أو سوقا محلية لمختلف المنتجات .

وعلى الرغم من سعي السلطة المركزية إلى محاولة دعم الإصلاحات بتبني التوصيات عن الغرفة العليا للمجلس الشعبي الوطني نتيجة لانحرافات في ممارسات المنتخبين تتعلق بسوء التسيير وتبديد الأموال العمومية والاختلاسات وشبهة التزوير في الصفقات العمومية، إلا أن هذه التوصيات وعلى الرغم من ترجمتها كقوانين لم تستطع الحد من الممارسات الخاطئة للنخب السياسية المحلية لأن رقابة القوانين لا يمكن أن تفلح دون رقابة ذاتية تفرضها القيم السليمة داخل المجتمع المحلي والتي يكتسبها من مختلف مؤسسات التنشئة المجتمعية.

ومن أهم ما أشار إليه ﴿بوعلام بن حمودة﴾ أن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بلغت درجة من التعقيد تجعل الناخبين مجبرين على ترشيح مواطنين لهم تكوين متناسب مع المهام التي تنتظرهم (بن حمودة، 1999، ص 24)، وما لم يكن هذا التكوين فاعلا في تجانس القيم التفضيلية والقيم التي تحكم توجهات النخب السياسية المحلية في أدائهم لمهامهم التنموية، فلن تكون هذه المستويات فاعلة في تحقيق التنمية المحلية خاصة السياسية التي تنعكس في مستوى العلاقة المتدني بينها وبين التنمية الاقتصادية المحلية.

خاتمة :

إن مؤسسات التنشئة المجتمعية على اختلافها اجتماعية، سياسية كانت أو اقتصادية وعلى الرغم من اختلاف المراحل العمرية التي يمكن أن تمر بها النخب خاصة السياسية منها داخل هذه المؤسسات، إلا أنها تبقى تكتسي أهمية كبيرة ودورا أساسيا في تشكيل قيمها، وتعد المسؤولة بشكل مباشر على قدرة هذه النخب على اتخاذ قراراتها وتحديد خياراتها التنموية في تسيير الشأن العام المحلي والتي قد تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على واقع التنمية المحلية في المجتمعات التي يشاركون في تسيير شؤونها عبر مختلف المؤسسات، وإذ كانت نتائج الدراسة تعبر عن ضعف الارتباط بين مختلف خيارات النخب السياسية في توجهاتها نحو تحقيق التنمية المحلية، والتي تنعكس بشكل واضح في أبعادها الاجتماعية الاقتصادية و السياسية ، فإن ذلك يُبرز عدم وجود ترابنية حقيقة في البناء القيمي لدى هذه النخب، وهو ما يعكس أيضا ضعف دور هذه المؤسسات في بناء نسق قيمي يتمتع بترابنية منتظمة قوية و متكاملة تساعد في تحقيق الأهداف التنموية ، فالأسرة مثلا التي لا تستطيع أن تغرس بشكل متوازن بعض القيم الاجتماعية مثل التضامن المادي ، إلى جانب بعض القيم الاقتصادية مثل الادخار فإنها قد تجعل من الأولى تدفع إما إلى التفریط في الجانب المادي الذي يجعل من كل الأسرة تتقاسم موارد الأفراد الفاعلين فيها اقتصاديا وهو ما يشكل عبئا عليهم ، فيما قد تدفع الثانية نحو تكديس رأس المال وعدم استغلاله بالشكل الأمثل ما قد ينجر عنه فوارق مادية كبيرة بين أفراد الأسرة الواحدة خاصة في ظل

ضعف بعض القيم الدينية التي تحث على القيمتين، وإذا كان دور بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة أو مصاحباً لها، فعلى عاتق هذه المؤسسات يقع وجوب تصويب الاختلال القيمي للأفراد عامة و للنخب التي تقود المجتمع خاصة، وبذلك فإن هذه المؤسسات يجب أن تقوم بدورها في بناء نسق قيمي أكثر تماسكاً وثباتاً، يهدف إلى الحفاظ على النخب وزيادة قدرتهم على التكيف مع بيئتهم الاجتماعية وتوجيههم نحو ما يمكن أن يشكل لهم أهدافاً مرغوبة ومتوازنة على المستوى الشخصي والصعيد الاجتماعي، ما يشكل حافزاً لتحقيق التنمية المحلية، ولن يتحقق ذلك إلا بمجرد أن يكون البناء القيمي للنخب السياسية بناء سليماً يخضع لتراتبية واضحة تساهم في تحديد أهدافهم وخياراتهم التنموية .

* المراجع:

- 1- ابن خلدون. عبد الرحمان. (2005). مقدمة ابن خلدون. (ط1). القاهرة: دار الهيثم.
- 2- الجوهري، محمد محمود. (2010). علم اجتماع التنمية. (ط1). عمان (الأردن): دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 3- الحسن، إحسان محمد الحسن. (2005): علم الاجتماع الديني. (ط1). عمان (الأردن). دار وائل للنشر والتوزيع.
- 4- الطيب، مولود زايد، (2001). التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع. (ط1). عمان (الأردن). المؤسسة العربية الدولية للنشر.
- 5- العقون، سعاد. (2012). تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق. مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة قاصدي مرباح. (ورقلة). 04(06). 114-143.

- 6- الغزالي، محمد. (2013). الإسلام والأوضاع الاقتصادية. (ط 07). الجزائر. عالم الفكر.
- 7- المصري، إيهاب عيسى. محمد، طارق عبد الرؤوف. (2013). القيم التربوية والأخلاقية - مفهومها أسسها مصادرها. (ط1). القاهرة. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- 8- الوافي، عبد الرحمان. (2012). الوجيز في علم النفس الاجتماعي. الجزائر. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 9- إسماعيل، محمود حسن. (1997). التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفزيون. (ط1). القاهرة. دار النشر للجامعات.
- 10- أبو جادو، صالح محمد. (2015) سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. ط 11. عمان (الأردن). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 11- أبو ركة، أسامة عبد الرؤوف. (2012). أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني. رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. غزة.
- 12- أسعيد، مصطفى. (2012). التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. 24.
- 13- بن حمودة، بوعلام. (1999). الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع. (ط2). الجزائر. دار الأمة.
- 14- رامزي، ديف. ريتشيل، كروز. (2014). التنشئة الاقتصادية للأبناء - تنمية ذكاء الأجيال في إدارة الأموال والإعمال. (دبي). مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- 15- ساقور، عبد الله. (2004). الاقتصاد السياسي. (ط1). عنابة. دار العلوم للنشر والتوزيع.
- 16- طلال، عون. (2015). وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة العربي التبسي. نسبة. 10. 368-349.

- 17- غربي محمد وآخرو. (2014). التحولات السياسية وإشكالية التنمية. (ط1). الجزائر. ابن النديم للنشر والتوزيع.
- 18- فيصل، عبير عبد المنعم. (2011). علم الاجتماع وتنمية الوعي بالمتغيرات المحلية والعالمية. (ط1). المنصورة (مصر). المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- 19- فيورباخ. (1991). أصل الدين. (ط1). بيروت (لبنان). المؤسسة الجامعية للدراسات.
- 20- فارح، سماح. (2008). التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. 03-02.
- 21- قراد، راضية. (2015). أخلاقيات ممارسة الصحافة المكتوبة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة العربي التبسي. تبسة. 10. 411-424.
- 22- مطوري، أسماء. (2016). مؤسسة التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية القيم البيئية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر. بسكرة.
- 23- نور، حسن بشير محمد. (2009). السلوك الاقتصادي والإصلاح. مقال منشور في صحيفة الكترونية سودانية
<http://www.sudanile.com>. 25/08/2018. 19: 32
- 24- يحيى، عيسى. (2011). مفاهيم في موضوع الاقتصاد الإسلامي. (ط1). الجزائر. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

للإحالة على هذا المقال:

- ديرم مراد، بلغيث سلطان (2020)، « مؤسسات التنشئة المجتمعية وقيم النخبة السياسية ». المواقف، المجلد: 16، العدد: 02، جوان 2020، ص.ص 78-119.